منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة الحادية والثمانون بعد المائة

181 EX/8

١٨١م ت/٨

باريس، ٢٠٠٩/٣/١٣
الأصل: انجليزي

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المدير العام
عن مشروع استراتيجية للتعليم والتدريب
في المجال التقني والمهني

الملخص

وفقاً للقرار ١٧٩م ت/٤٩، يعرض المدير العام على المجلس التنفيذي مشروع استراتيجية من أجل دعم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في الدول الأعضاء في فترات العامين الثلاث القادمة (٢٠١٠–٢٠١٥).

وتترتب على هذه الوثيقة آثار مالية وإدارية بالنسبة للوثيقة ٣٥م/٥ (انظر الفقرات ١٩–٢١). وتندرج الآثار المالية والإدارية المترتبة على الأنشطة المقترحة لعام ٢٠٠٩ في نطاق معايير الوثيقة م/٥ الحالية.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار المقترح في الفقرة ٢٢.

١ – أشارت الدول الأعضاء، في الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر العام لليونسكو وفي الدورة التاسعة والسبعين بعد المائة للمجلس التنفيذي (القرار ١٧٩م ت/٤٩)، إلى ضرورة زيادة فرص الانتفاع بتعليم وتدريب جيدين في المجال التقني والمهني، ولا سيما لفائدة خريجي المدارس الابتدائية الذين يتزايد عددهم باستمرار. وفي سياق العولمة، يعتبر التعليم والتدريب، بوصفهما جزءاً من عملية التعلّم مدى الحياة، عنصرين أساسيين للحد من الفقر ولزيادة احتمالات إيجاد عمل لائق أو توليد دخل من ممارسة عمل حر. ولذلك يعتبر الاستثمار في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، في ظل الوضع المالي والاقتصاد الكلي السائدين في الوقت الراهن، أداة لتعجيل عملية الإنعاش الاقتصادي ولإدامة آثاره. ونظراً إلى أن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني عملية مكلفة للغاية بشكل عام، فمن الأهمية بمكان أن تضمن فعالية التكاليف في هذا النوع من التعليم والتدريب، وذلك بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل.

٢ – وفي هذا السياق، ومع مراعاة الهدف الشامل المتمثل في "تأمين التعليم الجيد للجميع والتعلّم مدى الحياة" (٣٤م/٤)، ستعزز اليونسكو المساعدة التي تقدمها إلى الدول الأعضاء لتحسين النظم والممارسات الخاصة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لديها، وذلك وفقاً للهدف ٣ من أهداف التعليم للجميع المتمثل في "ضمان تلبية حاجات التعلم لكافة الصغار والراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلّم واكتساب المهارات اللازمة للحياة". ولذلك ستشجع المنظمة الحلول الطويلة الأجل التي تعتمد على نهج استيعابي قائم على الحقوق. ولتحقيق هذا الهدف، سيتمحور عمل اليونسكو خلال فترات العامين الثلاث القادمة (٢٠١٠–٢٠١٥) حول المجالات الرئيسية الثلاثة التالية:

(١) إسداء المشورة، في المراحل التمهيدية، بشأن السياسات العامة، وتنمية القدرات ذات الصلة؛

(٢) توضيح المفاهيم وتنمية المهارات وتحسين عملية الرصد؛

(٣) العمل كمركز لتبادل المعلومات ولتيسير المناقشة العالمية بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني.

المجال الرئيسي ١: إسداء المشورة في المراحل التمهيدية بشأن السياسات العامة، وتنمية القدرات على المستوى القطري

وضع واستعراض السياسات الوطنية الشاملة الخاصة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني

٣ – في إطار المجال الرئيسي ١، ستقوم اليونسكو في المراحل التمهيدية بإسداء المشورة بشأن رسم السياسات الخاصة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وفقا للاحتياجات والأولويات الوطنية. وستكون عملية بناء قدرات أصحاب القرار الوطنيين والعاملين في المؤسسات ذات الصلة على وضع هذه السياسات واستعراضها جزءاً لا يتجزأ من هذا النشاط. وسيولى اهتمام خاص للمسائل التالية: الربط بين التعليم العام والتعليم التقني والمهني في المرحلة الثانوية؛ وإصلاح المناهج الدراسية؛ والقدرة على إنشاء المشروعات التجارية؛ ومجموع المؤهلات اللازمة في التعليم النظامي وغير النظامي؛ والروابط مع سوق العمل؛ والتمويل وفعالية التكاليف؛ والمساواة بين الجنسين؛ ونهوج جديدة لتحسين الانتفاع بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني ولتحسين وضع هذا التعليم والتدريب.

٤ – ستركز مساعدة اليونسكو في المقام الأول على بناء القدرات الوطنية على تقييم القطاعات الفرعية وتحليل السياسات العامة، وعلى إعداد خطط وطنية شاملة للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني تتفق مع جوانب أخرى من نظام التعليم الوطني. ولليونسكو ميزة نسبية تكمن في تطوير المهارات التي تندرج في إطار مهام وزارة التربية. ولذلك ستركز أنشطتها البرنامجية، في المقام الأول، على التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في مرحلتي التعليم الثانوي وما بعد الثانوي وعلى مستوى التعليم غير النظامي.

٥ – ويجب أن يكون التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني جزءاً لا يتجزأ من نظام فرعي أشمل للتعليم ما بعد المرحلة الابتدائية. ويتطلب ذلك وضع المعايير لمختلف أنواع ومستويات التدريب والشهادات، وضمان الجودة بالاستناد إلى عمليات رصد وتقييم منتظمة. ولمشاركة القطاع الخاص في هذا الصدد أهمية كبيرة لضمان وجود صلات مناسبة مع سوق العمل، ولضمان جدوى التدريب. وفي سياسة التعليم والتدريب

في المجال التقني والمهني يجب مراعاة الفئات المستضعفة، وإيلاء الاهتمام الكافي للقطاع غير النظامي. كما يجب أن تشتمل المناهج الدراسية للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني على تعليم أساسي لاكتساب المهارات اللازمة لإنشاء المشروعات التجارية وذلك لتدعيم مزاولة الأعمال الحرة. وستعمل اليونسكو على تعزيز استراتيجيات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، بحيث تشتمل على ترتيبات لحشد المعلمين والمدربين واستبقائهم، وتدريبهم وإصدار الشهادات الخاصة بهم.

٦ – وفي عامي ٢٠١٠–٢٠١١، ستساعد اليونسكو زهاء ١٥ إلى ٢٠ بلداً في استعراض السياسة العامة وستسدي إليها المشورة فيما يتعلق بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. وسيتم اختيار هذه البلدان بناءً على احتياجاتها وبعد تلقي طلب صريح منها للحصول على المساعدة. ويرجح أن بعض هذه البلدان قد تكون من بين "البلدان المستهدفة" العشرين التي ينص عليها البرنامج الرئيسي الأول والتي ستستفيد من زيادة الاعتمادات المخصصة لها من ميزانية البرنامج العادي ومن الموارد الخارجة عن الميزانية في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١. وفي فترات العامين المقبلة، سيتم توسيع نطاق هذه الأنشطة ليشمل عدد أكبر من البلدان.

وضع نهوج متسقة ومتعددة الأطراف قائمة على التعاون

٧ – يتسم العديد من الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بالتناثر، إذ تتوزع المسؤولية على مختلف الوزارات والجهات الفاعلة. ومن ثم يتطلب الارتقاء بنهج شامل فيما يخص التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني تنسيق الأنشطة مع الشركاء الرئيسيين في البلدان، بما يتماشى مع إعلان باريس وجهود الإصلاح التي تبذلها الأمم المتحدة، ولذلك سيتمثل جانب أساسي من استراتيجية اليونسكو في ضمان علاقات تعاون منتظمة وتحسين تنسيق العمل مع بعض الوكالات مثل منظمة العمل الدولية، والبنك الدولي، والمؤسسة الأوروبية للتدريب، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وكخطوة أولى في هذا الصدد، ستستضيف اليونسكو مشاورة بين هذه الوكالات لمناقشة مسألة التعاون المتعلق بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩.

٨ – وستساعد اليونسكو الدول الأعضاء أيضاً على تنسيق أنشطة جميع الشركاء على المستوى القطري، بما في ذلك المجتمع المدني، ولا سيما القطاع الخاص، والنقابات، ومنظمات المعلمين والمدربين.

٩ – وسيتم تسهيل التعاون الإقليمي وكذلك التعاون المؤسسي الثنائي والثلاثي بين وزارات التربية الوطنية، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون بين بلدان الجنوب والشمال، والتعاون جنوب – جنوب – شمال، كوسيلة لتحقيق أقصى قدر من التأثير.

المجال الرئيسي ٢: تيسير توضيح المفاهيم وتحسين عملية رصد التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني

نحو التوصل إلى تعريف مشترك "للمهارات"

١٠– هنالك حاجة ملحة إلى تحسين القدرات الوطنية، ونظم الرصد، وتقييم التقدم المحرز في تنمية المهارات من أجل إجراء تحليل واستعراض للسياسات بشكل مدروس. ويشكل التصدي لهذا التحدي نشاطاً ذا أولوية.

١١- وعلى المستوى الدولي، هناك حاجة إلى مزيد من التوضيح للمفاهيم لكي يتسنى وضع بيانات ومؤشرات قابلة للمقارنة. فهناك بعض المفردات، مثل: "الكفاءات"، و"المهارات"، و"المهارات الحياتية"، و"التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني"، و"التعليم التقني والمهني"، و"تنمية المهارات التقنية والمهنية"، التي تستخدم بصورة مختلفة في جميع أنحاء العالم وفي مختلف اللغات والسياقات. كما أن الوضع المعقد الذي يكتنف تنمية المهارات، والذي تتعايش في ظله أطر متنوعة للتعلّم (مثل التعلّم في المدارس أو في أماكن العمل، أو التعليم النظامي أو غير النظامي)، فضلاً عن الاختلافات الكبيرة الموجودة في نظم التعليم الوطنية، كلها أمورٍ تجعل رصد عملية التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لإجراء المقارنات على الصعيد الدولي أمراً شبه مستحيل.

١٢- وتشغل اليونسكو، بوصفها منظمة دولية حكومية معنية بالمعارف، موقعاً فريداً لإعادة النظر في المفاهيم الخاصة بميدان المهارات والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وهو ميدان شديد التغيّر، وكذلك لاقتراح تفسيرات لهذه المفاهيم. وستنشئ المنظمة، في إطار معهد اليونسكو للإحصاء تحديداً، آلية استشارية تقنية لتعريف مختلف فئات المهارات كنقطة انطلاق لتحديد مؤشرات القياس. وستضم هذه الآلية خبراء من مناطق مختلفة وشركاء رئيسيين مثل منظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمؤسسة الأوروبية للتدريب، والبنك الدولي. وسيتم في هذه العملية التركيز على تحديد إطار مفاهيمي مشترك، وقد ينتهي الأمر بإعداد مذكرة إعلامية يشارك في إعدادها الشركاء الرئيسيون. ومن المنتظر إنجاز هذه المهمة في الأجل القصير (٢٠١٠-٢٠١١).

تحديد مؤشرات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني

١٣- سيتم تحديد المؤشرات الرئيسية وتطوير القدرات الإحصائية الوطنية بالتعاون الوثيق مع معهد اليونسكو للإحصاء ومع شركاء رئيسيين آخرين. وفي مرحلة أولى، ستضطلع اليونسكو بمهمة توضيح المفاهيم على النحو المبين أعلاه واستعراض المؤشرات القائمة. وستستند في ذلك إلى التعاون القائم في هذا المجال بين مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني ومعهد اليونسكو للإحصاء. وتتم هذه العملية في الموعد المناسب تماماً نظراً إلى أنه من المزمع إعادة النظر في التصنيف الدولي المقنن للتعليم. كما ستستعين المنظمة بالخبرة التي اكتسبتها في وضع مجموعة من المؤشرات لرصد التعليم غير النظامي ونظام المعلومات عن إدارة التعليم غير النظامي. وبالاستناد إلى هذا العمل، ستكثف اليونسكو لاحقاً المساعدة التقنية التي تقدمها إلى الدول الأعضاء وستعمل على تنمية قدراتها لجمع وتحليل البيانات الخاصة بالمهارات والمصنفة بحسب الجنسين.

تقييم الوثائق التقنينية ورصد تطبيقها

١٤- فيما يخص التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، تعتبر اليونسكو مسؤولة عن وثيقتين تقنينيتين هما: الاتفاقية الخاصة بالتعليم التقني والمهني (لعام ١٩٨٩)؛ والتوصية المعدلة الخاصة بالتعليم التقني والمهني (لعام ٢٠٠١) التي ترمي إلى إسداء المشورة إلى راسمي السياسات بشأن تحسين السياسات والنظم الوطنية في بلادهم فيما يتعلق بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. ولضمان فائدة هاتين الوثيقتين بشكل مستمر بالنسبة للدول الأعضاء، ستضطلع المنظمة بمجموعة من الأنشطة في هذا المجال.

١٥- فسوف تقوم اليونسكو، تنفيذاً للقرارين ٣٤م/٨٧، و١٧٧م ت/٣٥، بإجراء عملية رصد رسمية، في عام ٢٠١٢، لتطبيق هاتين الوثيقتين التقنينيتين الخاصتين بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. وسيقوم قطاع التربية، كخطوة أولية، بتكليف جهة بإجراء دراسة مستقلة عن تأثير هاتين الوثيقتين بحيث يستقصى فيها بوجه خاص سبب اقتصار التصديق على الاتفاقية على ١٧ دولة عضواً. واستناداً إلى هذه الدراسة، قد ترغب المنظمة في استيفاء التوصية، أو البت في مستقبل الاتفاقية، أو في إعداد وثيقة تقنينية جديدة بشأن المهارات والكفاءات الخاصة بقطاع التعليم والتدريب في مجمله.

المجال الرئيسي ٣: العمل كمركز لتبادل المعلومات وتيسير المناقشة العالمية بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني

١٦- ستواصل اليونسكو عملها كمركز لتبادل المعلومات من أجل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. وستهتم بوجه خاص بتحديث شبكات مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، التي تضم وزارات ومؤسسات بحوث وتدريب، لكي توفر منبراً مفيداً للتعاون وتشاطر المعلومات من أجل تحسين التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في العالم. وستكلف مكاتب اليونسكو الإقليمية للتربية بجمع ونشر المعلومات الموحدة بشأن مختلف النظم الوطنية للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. وسيتيح ذلك لأصحاب القرار إجراء استعراض للسياسات بغية الوقوف على مزايا وعيوب مختلف النماذج، وسييسر في الوقت ذاته توثيق التعاون جنوب – جنوب وذلك فيما بين البلدان التي تواجه صعوبات مماثلة. وإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام المعلومات المجمعة لإنشاء قاعدة بيانات عالمية عن نظم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني كجزء من نظام اليونسكو لإدارة المعارف. ومن المزمع، بالتعاون مع شركاء آخرين، مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي، إنشاء بوابة شبكية للمعلومات والصكوك تتناول مختلف جوانب التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني.

١٧- وإلى جانب المهمة التي تضطلع بها اليونسكو بوصفها مركزاً لتبادل المعلومات، ستدعم المنظمة عملية إنتاج المعارف من خلال تشجيع وتكليف من يهمه الأمر بإجراء استعراضات مواضيعية بشأن مسائل معينة بالغة الأهمية تتعلق بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، مثل "التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني" وقضايا الجنسين أو "التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني" والتنمية المستدامة. هذا وإذا تمت تعبئة موارد خارجة عن الميزانية، فسوف تعد اليونسكو مطبوعاً كبيراً عن الاتجاهات والقضايا العالمية الراهنة فيما يخص التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني.

١٨- وستستغل اليونسكو قدرتها على تنظيم اللقاءات من أجل زيادة الوعي على المستوى العالمي بأهمية التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. كما ستسعى إلى تنظيم المؤتمر الدولي الثالث عن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بغية استقطاب أصحاب المصلحة وبحث إمكانية إجراء دراسات منتظمة في منتصف فترات التنفيذ لاستعراض التقدم المحرز.

الآثار الإدارية والمالية

١٩- تندرج الآثار المالية والإدارية المترتبة على الأنشطة المزمعة في هذه الاستراتيجية لعام ٢٠٠٩ في نطاق معايير الوثيقة م/٥ الحالية (٣٥م/٥).

٢٠- وسيستلزم تنفيذ هذه الاستراتيجية تعزيز قدرات اليونسكو على مستوى التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وتكييف طريقة توزيع المهام داخل المنظمة. ويضطلع حالياً زهاء ١٠ موظفين بمهام تتعلق بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وذلك بدوام كامل أو جزئي، إلا أنهم يعملون في مواقع مختلفة (مثل المكاتب الميدانية والمقر والمعاهد) وبالتالي لا يتسم النهج الذي يتبعونه في البرمجة بقدر كاف من الاتساق. ولذلك ستتخذ عدة خطوات لتعزيز القدرات داخل المنظمة فيما يخص التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. وسيتعين على وجه الخصوص، تعزيز القدرات الفنية في هذا المجال في مكاتب التربية الميدانية الإقليمية الأربعة التي تقوم بتدعيم عملية تنمية القدرات على المستوى الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، سيعاد النظر في إخضاع مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني من حيث الترتيب الهرمي لوحدة المقر المكلفة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وبالتعليم الثانوي والتعليم العلمي، وذلك من أجل تحسين علاقة التآزر بين المركز وجميع أقسام المقر. وستعزز وحدة المقر المعنية بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لكي تتولى تنفيذ هذه الاستراتيجية، بينما يضطلع مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بمهامه كمركز للموارد. وريثما تنفذ هذه التعديلات، ستضطر اليونسكو، بسبب افتقارها إلى مجموعة أساسية من الخبراء، إلى الاستعانة بخبراء خارجيين، ومن المحتمل أن يتسنى ذلك بتمويل من خارج الميزانية أو باللجوء إلى عمليات إعارة للموظفين، كما ستسعى المنظمة إلى تعزيز الشراكات والشبكات.

٢١- ويتوقف النجاح المتوخى من تنفيذ استراتيجية اليونسكو الخاصة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني على اعتماد سيناريو النمو الحقيقي الصفري الذي اقترحه المدير العام. ويعد التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (أو "المهارات اللازمة لعالم العمل") إحدى الأولويات الرئيسية الأربع في البرنامج الرئيسي الأول في الوثيقة ٣٥م/٥، وتستأثر الميزانية الإجمالية المخصصة لهذه الأولويات بما يزيد على ٥٠ في المائة من مجموع الاعتمادات المرصودة لأنشطة البرنامج العادي في إطار البرنامج الرئيسي الأول. وسيُسعى أيضاً إلى الحصول على اعتمادات خارجة عن الميزانية لتمويل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في فترة العامين المقبلة.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها

٢٢- لعل المجلس التنفيذي يرغب في اعتماد قرار ينص على ما يلي:

إن المجلس التنفيذي،

١ - **إذ يذكّر** بالقرار ١٧٩م ت/٤٩،

٢ - **وقد درس** الوثيقة ١٨١م ت/٨،

٣ - **يوافق على** الاستراتيجية المقترحة في الوثيقة ١٨١م ت/٨؛

٤ - **ويطلب** من المدير العام أن يدرج معلومات عن التقدم المحرز والنتائج المحققة في التقارير التي يقدمها إلى المجلس التنفيذي بشأن تنفيذ البرنامج الذي اعتمده المؤتمر العام (م ت/٤).